

استخدام خطاب حرية التعبير لعرقلة حرية التعبير

مارتن مور، مدير منظمة «ميديا ستاندرز تراست» يناقش هنا أن الصحافة البريطانية أنكرت على عموم البريطانيين حقهم في نقاش لائق عن تقييدات الصحافة.



قلما يأخذ الأمر وقتاً طويلاً. أثناء النقاش حول حرية التعبير، قبل أن يشير أحدهم إلى جون ميلتون أو جون ستيوارت ميل. معظما يتذكر دفاعاً قوياً بشكل محدد عن حرية التعبير صاغه إله ميلتون في أربوبوغاتيا أو ميل في عن الحرية. أي محاولة رقابة أو قمع أو تقييد لحرية التعبير، كما يجادل ميلتون وهيل، تحرم الناس من الوصول إلى الحقيقة.

كما كتب ميلتون، على الحقيقة والكذب أن يتعاركا في مواجهة حرة ومفتوحة. فقط في ظروف كهذه تنتصر الحقيقة.

وكما كتب ميل، إخراس رأي إله أن يسرق من الناس الحقيقة أو --إذا كان الرأي خاطئاً-- يجرم الناس من «الإدراك الأكثر وضوحاً والانطباع اللشد حيوية عن الحقيقة، والذي ينتج عن صدامها مع الخطأ».

في نقاش دامى الوطيس، متصلب غالباً، حول تقييدات الصحافة في بريطانيا، تم تجنيد خطاب الحرية بشكل واسع. لم يكدهم يوم في أكتوبر تشرين الأول 2013 لم تنشر فيه صحيفة وطنية تقريراً أو كلمة فريق التحرير عن أهمية صحافتنا الحرة. هذه الحرية، كما جادلت معظم تلك المقالات، كانت في مهب الريح بسبب نظام التقييدات الذي وضع في ميثاق ملكي عابر للتحزاب وتهمت الموافقة عليه في 30 من الشهر نفسه.

وهو ذلك سيكون صعباً العثور على نقاش في أيامنا المعاصرة أقل حرية من ذلك النقاش حول تقييدات الصحافة. النقاش في الصحف، البعيد عن كونه تلك «المواجهة الحرة والمفتوحة» التي تحدث عنها هيلتون بين وجهات نظر مختلفة، كان محتكراً بشكل افتراضي من قبل أناس ذوي رؤية واحدة. كان عمود الناس، إذا استعملنا مصطلحات هيل، محرومين من «الإدراك الأكثر وضوحاً والأشد حيويةً عن الحقيقة»، لأنهم تلقوا رؤية واحدة فقط، مع عدة استثناءات ومعتبرة.

لم يتم تزويد العمود بالحقائق أو الحجج أو تنوع الروي اللواتي يصنعونها أراءهم حول تقييد الصحافة.

بخصوص الحقائق، حُرِّم العمود حتى من الهادة النووية التي يهكّن لهم عبرها صناعة أرائهم. خلال استعمال لـ «ليسون»، مثلاً، فشلت الصحافة ببساطة في الإخبار عن أنظمة بدلية من تقييدات الصحافة. رغم عدة مقترحات قُدِّمت لأنظمة جديدة، من ضمنها مقترح «[علم جرح وهطيس](#)» من منظمة «ميديا ستانداردز تراست»، تقريباً لم يتم الإخبار عن أي منها. علماً أن اللـ «ليسون» عرض عدة توصيات نهائية بما يخص هذه المقترحات. بالعكس، كان هناك 56 مثلاً عن الخطط الخاصة بالصحافة (انظر [تحليل: تغطية الصحافة لـ «ليسون» الجزء الأول](#)).

حين يتعلق الأمر بالتقرير نفسه، كان الإخبار الزائف عن توصيات لـ «ليسون» الأساسية، كما قال المحرر الشهير هارولد إي أنس في [محاضرتهم عن هونغ كدلي](#)، «وهذا». ديليد يلاند، المحرر السابق في صحيفة ذا صن، قال في [محاضرة لـ «ليسون السنوية الافتتاحية»](#) إنه كان هناك خط حزبي بين كل الصحف حول ما قاله لـ «ليسون»، والذي «لم يكن صحيحاً حقاً». [كتب لـ «ليسون»](#): «رغم ما سيتم قوله عن هذه التوصيات من قبل من يعارضونها، هذه ليست، ولا يمكن أن تكون موصوفة على أنها تقييد دستوري للصحافة». لكن ذلك هو بالضبط ما تم وصفها بها.

ادّعت عدة صحف أن نظام لـ «ليسون» يسمح برقابة الدولة. هذا رغم أن لـ «ليسون» كان صارماً خلال هذه التوصيات بخصوص أنه لا يجب أن يكون للدولة دور في النظام فيها وراء التأسيس، وأنه لا يجب أن يكون لأي تقييد السلطة لهنج أي أحد من نشر أي شيء.

توصيات لـ «ليسون» ستسمح لتدخل الحكومة، ادّعت صحف أخرى. لكن لـ «ليسون» أوصى بالعكس، وذهب حتى إلى القول إن الهولكة المتحدة بحاجة إلى قانون يمنح تدخل الحكومة. هذه التوصية لم تحصل على أي إشارة في الدايلي هيل أو هيل أون صندي أو ذا صن أو ذا تايمز أو ذا صندي تايمز أو الديلي إكسبرس. تهمت الإشارة إلى تلك التوصية فقط مرة واحدة في معظم الصحف الأخرى حين تم نشر التقرير.

ثم كانت هناك تغطية، أو فشل تغطية، العملية التي تلت نشر التقرير. في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2013، قام رئيس الوزراء ديليد كاهيرون ووزيران أساسيان آخران، أوليلر ليتوين وهاريا ميلر، قاموا معاً بأكثر من 30 اجتماعاً مع منفذين أساسيين ومحررين من الصحافة. لن تعلم بذلك لأنه لم يتم كتابة أي تقرير عن أي من هذه الاجتماعات. في شباط/فبراير قهنا --في منظمة ومسؤولية معايير الإعلام-- بالكتابة للورد (لاي) بلاك، أحد النسماء الأساسية التي ترسم الرد على لـ «ليسون» والتي حضرت على النقل 11 اجتماعاً، وطلبنا منه جعل الاجتماعات عامة. رفض. اليوم فقط نعرف عن هذه الاجتماعات بسبب القوائم الرسمية للاجتماعات الوزراء المنشورة في الخريف (بين كانون الثاني/يناير وأذار/مارس 2013: [اجتماعات أوليلر ليتوين](#)، [اجتماعات هاريا ميلر](#)، [اجتماعات ديليد كاهيرون](#)). ومع ذلك بقيت الاجتماعات بدون تغطية إعلامية.

بدلاً من ذلك، اختارت الصحف أن تركز على اجتماع وحيد تم مساء الأحد 17 آذار/مارس، دُعي إليه ممثلون عن مجموعة حملة الضحايا --وكاتب هذه السطور-- للنظر في الوثيقة المتفق عليها العابرة للأحزاب، وذلك قبل أن تعرض على البرلمان يوم 18 آذار/مارس. في ذلك الاجتماع، كما زعمت الصحف، تم توقيع وثيقة ملكية على هاندة ليترا. لكن هذا لم يحدث. ما حدث في ذلك الاجتماع، وسياق ذلك الاجتماع، وصفه بالتفصيل أوليلر ليتوين للجنة اختيار برلمانية ([شاهد شفوي 16، نيسان/أبريل 2013](#)). ومع ذلك تم تجاهل ما عرضه ليتوين لأنه يعارض سرديات الصحف.

لذا، إلى أن تم الاتفاق على وثيقة ملكية عابرة للأحزاب يوم 18 آذار/مارس، كان سيظن أي شخص من العامة --بناءً على ما قرأه في معظم الصحف-- أن لـ «ليسون» لُقِّ نظاماً جديداً من رأسه، وأن هذا النظام الجديد سيجعل رقابة الدولة وتدخل الحكومة، وأن هذه الوثيقة الملكية المتفق عليها لتنفيذ النظام الجديد كان قد ارتجلها أفراد في حملة من أجل الضحايا في منتصف الليل في مكتب إد هيلياندا. لا شيء من ذلك صحيح.

سوء خذمة مشابه يتعرض له أشخاص من العاهة بسبب معظم صحفهم حين يتعلق الأمر بحجج أو تنوع آراء. لم يحدث ذلك «الصدام بين آراء مناونة» والذي جادل هيل بأن هناك حاجة له. في قيادة نشر تقرير لـ «لييسون» كان هناك 28 عهداً صحفياً رانداً في الصحف الوطنية حول تقييدات الصحافة. 23 كانت سلبية بشكل كامل. ثلاثة كان فيها تعليقات سلبية وإيجابية. اثنان كانا محايدين. لم يكن أي منهم إيجابياً بشكل كامل. وبعد نشر التقرير، الافتتاحيات ومقالات الرأي كانت سلبية بشكل متنسق.

اللافت في الموضوع أنه، خلال هذه الفترة، ورغم التغطية الصحفية السلبية بشكل متنسق، ثبت الرأي العام بشكل عنيده. العاهة تريد تقييدات أقسى على الصحافة. يفضلون نظاماً شبيهاً بذلك الذي اقترحه لـ «لييسون». مرتاحون مع نظام تقييد يؤيده القانون. بعبارات أخرى، معظم الناس يختلفون مع الصحافة (انظر هذه القائمة من الاستطلاعات منذ أيار/مايو 2012).

بدلاً من التعبير عن وجهات نظر جمهورهم، معظم الصحافة اختارت تجنيد خطاب حرية التعبير لتطمس على الأصوات المعارضة. المثير للسخرية أن لـ «لييسون» توقع رد الصحافة لتقريره هو. هدفوناً في المجلد الثالث، بين فحص مفصل لقانون حماية البيانات، وصف لـ «لييسون» طريقة عمل صحف محدّدة حين توضع تحت ضغط الإصلاح. أولاً، هناك «مقاومة لتقييدات مستقلة يفرضها كل من القانون والمعايير». تالياً، تعرض الصحف «مقاربة تواجيهية، عدوانية، شخصية، تجاه نقادها». ثم تنخرط بقوة «خلف كواليس المشهد السياسي لتضغط من أجل مصالحتها». أخيراً، تستعمل «التجنيد، عبر مكبرات صوت عالية جداً، لخطاب حرية التعبير للصحافة من أجل أن تكبت النقد والنقاش العقلاني حول المصلحة العاهة» (المجلد 3، 1.107).

خطاب حرية الصحافة كان، وما يزال، تستعمله أطراف من الصحافة كطريقة لعرقلة «الواجهة الحرة والمفتوحة» بين الحقيقة والتضليل في النقاش حول تقييد الصحافة. عهوم البريطانيون، للنسف، كانوا الخاسر الأكبر.

مارتن مور هو مدير منظمة ميديا ستاندارد تراست، وهي منظمة مسجلة تسعى للازدهار المعايير الرصينة في الأخبار ولصالح العاهة.

منشور بتاريخ ديسمبر 12، 2013